

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

ختام النّقاش حول الخبر بداعي الإنشاء

لقد بسطنا الحوار حول «التشريع» رفضاً لمقالة المحقق البروجردي حيث قد استنتاج إرشادية «كافأة أوامر المعصومين و نواهيهم» بينما قد طسمنا عليه:

1. من خلال مبني المشهور: «المعصوم مبين» بحيث إنْ نُطق المعصوم ذو موضوعية لتمكيل الشّريعة و فعلية التّكليف وبالتالي لا تتكامل أركان الإرشادية البحنة - زعماً من المحقق البروجردي -.

2. وأيضاً من خلال نهجنا الرّصين «المعصوم مشروع».

وأما لبّ المقال في المقام فيتالّخص في أنّ «الخبر لمقام الإنشاء» لا يعدّ مجازاً - مضاداً للمشهور. بل يظلّ على معناه الحقيقي بحيث يُعدّ «المستعمل فيه» خبرياً إلا أنّ باعثه الجديّ هو «الإنشاء» - وفقاً للمحقق المحقق الآخوند - و كذا مسألة «الاوكية» فقد ثبّتنا أعمدتها بشّتى البيانات و البراهين تماماً - وفقاً للمشهور و مضاداً للمحقق الخوئي و النّراقي -.

و نختتم هذا البحث بالنّكتة التالية:

إنّ وضعيّة «الخبر بداعي الإنشاء» المتّبعة على حقيقتها - بلا مجازيّة - تتّالّف:

- مع منهجة المشهور في باب الوضع - إيجاد المعنى باللفظ -.

- و مع منهج الشّيخ عبد الكرييم الحائرىّ أيضاً - حكاية الألفاظ عن الحقائق الباطنية - و الذي قد اصطفيناه مسبقاً في باب الوضع، فإنّ المعصوم حينما أخبرنا بداعي الإنشاء فقد حكى عن إرادته النفسيّة و متطلّباته الباطنية، وبالتالي سيستقرّ الخبر بداعي الإنشاء على حقيقته الخبرية و بلا مجازيّة إطلاقاً.

كيفية التقاط الوجوب من «الصيغة»

و عقّب ما أنّهينا أبحاث «الخبر بداعي الإنشاء» فقد استكمّل صاحب الكفاية أبعاد باب «الأوامر» فشرع في تشریح كيفية «اقتباس الوجوب» من صيغة الأمر، قائلاً:

«المبحث الرابع (في ظهور صيغة الأمر في الوجوب و عدمه) أنه إذا سلم أن الصيغة لا تكون حقيقة في الوجوب هل لا تكون ظاهرة فيه أيضاً أو تكون. قيل بظهورها فيه إما لغلبة الاستعمال فيه أو لغلبة وجوده أو أكمليته و الكل كما ترى ضرورة أن

الاستعمال في الندب و كذا وجوده ليس بأقل لو لم يكن بأكثر و أما الأكمالية فغير موجبة للظهور إذ:

1- الظّهور (في الوجوب) لا يكاد يكون إلا لشدة الأنس لفظاً ولكن) فيما كان الأمر بصدق البيان فقضية مقدمات الحكمة هو الحمل على الوجوب إذ تماماً و مجرد الأكمالية لا يوجبه كما لا يخفي.

2- نعم (أي لو لم تثبت شدة الأنس لفظياً ولكن) فيما كان الأمر بصدق البيان فقضية مقدمات الحكمة هو الحمل على الوجوب فإن الندب كأنه يحتاج إلى مئونة بيان التحديد و التقييد بعدم المنع من الترك بخلاف الوجوب فإنه لا تحديد فيه للطلب و لا تقييد بإطلاق اللفظ و عدم تقييده مع كون المطلق في مقام البيان كاف في بيانه فافهم». [1]

و سلالة استدلاله تجاه الوجوب أن شدة الأنس -الانصراف- ستُنْجِب الظّهور حتماً، و لكن لو لم تَكُنْ مبادئ الانصراف -لفقِيه- فسوف نَسْتَمْسِك بأصله الإطلاق العقائدي فإنها تَصْرَخ بالوجوب تعيناً -نظراً لانعدام التقييد بالرّخصة-.

تحليل نهاية الدراسة حول استدلالية صاحب الكفاية

لقد عَلَقَ المحقق الاصفهاني في هذه الحالة قائلاً:

«قوله قدس سرّه: «فإن شدة مناسبة الإخبار بالواقع... الخ» لكنه (أي هذه الشدة المناسبة ما بين الإخبار بالواقع و وجوبه نظراً للازمهما) لا يوجب تعينه (الوجوب) من بين المحتملات في مقام المحاورة (لأن المُتحاورين يُكثرون استخدام الخبر بداعي الإشارة في الاستحباب أيضاً) حتى يقال: إنه (شدة) مبين بذاته في مقام البيان (أي هذه الشدة لا تَضُع المتكلّم في مقام بيان الوجوب) فلو اقتصر عليه المتكلّم (بلا تقييد) لم يكن ناقضاً لغرضه (أي في مقام البيان) و لعله -دام ظله- أشار إليه بقوله: (فافهم)». [2]

لا يقال: حيث لا نكتة للإخبار عن الواقع إلا ما ذكر فيتعين الوجوب، لأننا نقول: لا تنحصر النكتة فيما يعيّن الوجوب، بل من المحتمل إرادة مطلق الطلب؛ نظراً إلى أن الإرادة -سواء كانت حتمية أو غير حتمية- مقتضية للفعل. [3]

و بعبارة أخرى: البعث الصادر عن إرادة حتمية أو غير حتمية حيث إنه لجعل الداعي إلى الفعل، فهو مقتضى للواقع، فالإخبار عن المقتضي إظهاراً للمقتضى نكتة صحيحة مصححة لـإرادة الفعل كذلك.

نعم النكتة المعينة للوجوب أنساب بالإخبار عن الواقع، و شدة المناسبة بنفسها لا توجب كون الوجوب قدرًا متيقناً في مقام المخاطبة.».[4]

النَّفَرُوسُ ضمَنَ مَبْحَثَ التَّعْبُديِّ وَ التَّوْصِليِّ

و عقّيب ما تَخلَّصنا عن دراسة جوانب «الأوامر» فقد حان الأوان كي نعرّج إلى مناقشة مختلف أبعاد «العمل التعبدية و التوصلية» حيث قد استأنفه صاحب الكفاية قائلاً:

«المبحث الخامس (التعبدية و التوصلية) أن إطلاق الصيغة هل يقتضي كون الوجوب توصلياً فيجزي إتيانه مطلقاً و لو بدون قصد القربة أو لا فلا بد من الرجوع فيما شك في تعبديته و توصليته إلى الأصل، لا بد في تحقيق ذلك من تمهيد مقدمات:

إداتها (الفرق بين التعبدية و التوصلية) الوجوب التوصلي هو ما كان الغرض منه يحصل بمجرد حصول الواجب و يسقط بمجرد

وجوده بخلاف التعبدية فإن الغرض منه لا يكاد يحصل بذلك بل لا بد -في سقوطه و حصول غرضه- من الإتيان به متقربا به منه تعالى.»[5]

و حيث لم يُركِّز الكفاية على تشریح ماهية «التعبدية والتوصلي» فقد هاجمه المحقق البروجردي بسبب وروده ضمن النقاش بهذا الأسلوب الخطأ منهجهياً، إذ صاحب الكفاية لم يُحرِّر بدايًة، هوَّتها بل خاص النزاع مباشراً فهو خطأ منهجهي، و لهذا قد اعترض عليه المحقق البروجردي قائلاً:

«لُكَ المحقق الخراساني جعل البحث عن صورة الشك مبحثاً مستقلاً، و عدَ البحث عن بيان ماهيتها و أحوالها من مقدماته. و كيف كان فنحن نشرع في بيان ماهيتها و أحوالها، فنقول...»[6]

مغزى مفهومي «التعبدية والتوصلي»

و حيث إن هاتين الكلمتين يمتلكان معنى لغوياً و مصطلحاً أصولياً، فنظراً لهذه النقطة قد تمَّ حض المحقق الخميني في هذا الوادي مبيناً:

«في معنى التعبدية والتوصلي: ربما يقال في تعريف الأولى بأنها عبارة عن الوظيفة التي شرعت لأجل أن يتبعَّد بها العبد لربه و يظهر عبوديته، و هي المعتبر عنها في الفارسية بـ«پرستش» و يقابلها التوصلي؛ و هي ما لم يكن تشریعه لأجل إظهار العبودية.»[7]

قلت: يظهر ما فيه من الخلل -و كذا في غيره من التعاريف- (فإن تشقق العمل إلى التعبدية والتوصلي غير دقيق) بتوسيع أقسام الواجبات، فنقول:

1. منها: ما يكون الغرض من البعث إليه صرف وجوده؛ بأيّ نحو حصل، و كيَّفَّا تحقق، كستر العورة و إنقاذ الغريق.

2. و منها: ما لا يحصل الغاية منها إلا بقصد عنوانه، و إن لم يكن بداعي التعبد و التقرب، كرد السلام و النكاح و البيع.

3. و منها: ما لا يحصل الغرض بقصد عنوانه، بل يحتاج إلى خصوصية زائدة من الإتيان به متقربياً إلى الله تعالى، و هذا على قسمين:

- أحدهما ما ينطبق عليه عنوان العبودية لله تعالى؛ بحيث يعَد العمل منه للرب عبودية له، و يعبر عنه في لغة الفرس بـ«پرستش»، كالصلوة و الاعتكاف و الحجّ.

- و ثانيهما: ما لا يعَد نفس العمل تعَبِّداً أو عبودية، و إن كان قُرِيباً لا يسقط أمره إلا بقصد الطاعة، كالزكاة و الخمس (إذ لا يتبعَّد أمره بدفع المال فلا يعَد عبادة محضاً لله بل يُدفع لطاعة الله فحسب).

و هذان الأخيران و إن كان يعتبر فيما قصد التقرب لكن لا يلزم أن يكونا عبادة بالمعنى المساوٍ بـ«پرستش»؛ إذ كلّ فعل قربي لا ينطبق عليه عنوان العبودية. فإطاعة الولد لوالده و الرعايا للملك لا تعدّ عبودية لهما بل طاعة، كما أنّ ستّ العورة بقصد امتثال الأمر و إنقاذ الغريق كذلك ليسا عبودية له تعالى، بل طاعة لأمره و بعثه.

و حينئذ يُستبدل التقسيم الثنائي إلى الثلاثي، فيقال: الواجب إما توصلي أو تقربي، و الأخير إما تعبدية (كالزكاة و الخمس) أو غير تعبدية. التعبدية ما يؤتى به لأجل عبودية الله تعالى و الثناء عليه بالعبودية، كالصلوة و أشباهها، و لأجل ذلك لا يجوز الإتيان بعمل

عنوان التعبّد لغيره تعالى؛ إذ لا معبد سواه، لكن يجوز إطاعة الغير متقرّباً إليه.

و غير التعبّدي من التقرّبي ما يؤتى به إطاعة له تعالى، لا ثناءً عليه بالمعبودية؛ فإنّ يكون المراد من التعبّدي في المقام هو الواجب التقرّبي بالمعنى الأعم الشامل لكلا القسمين؛ إذ مدار البحث ما يحتاج سقوط أمره إلى قصد الطاعة؛ سواء أتى به بقصد التقرّب متقدّماً به لربّه، أم بعزم التقرّب فقط.»[8]

و نعلّق عليه: بأنّ تفسيره عن التعبّدي يُمثّل معناه اللغويّ، بينما الأصوليون قد استهدفوا معناه المصطلح بحيث لم يلحظوا في «التعبّدي» الجهة العبودية بل ركّزوا على تحقّق «قصد الإطاعة و التقرّب» في العمل فلو قصدهما لانقلب العمل تعبدياً و إلا فلادإنّ لا يهمنا أن نرى العمل: هل هو مصدق للعبادة المحسنة أم لا، بل كلّما نوى العبد «نّيّة تقرّبية» فيُصبح العمل تعبدياً حسب المصطلح رغم أنّه لا يُعدّ عبادةً بحد ذاته.

تحديد تعريف «التعبدية و التوصيلية»

و حيث قد فنّدنا تشقّقات المحقق الخميني، وبالتالي سنتمحّض في تعريف المحقق العراقي و تحليل معناهما، فإنه قد ابتدأ حواره قائلاً:

(المقالة الخامسة عشرة) إطلاق الأمر أو الخطاب هل يقتضي التوصيلية أم لا؟ فيه كلام، و توضيح هذا المقصود يقتضي تقديم مقدّمة في بيان المراد من التعبدية و التوصيلية.

المشهور بين القدماء كون المدار:

- في توصيلية المأمور به معلومية الغرض الداعي على الأمر بحيث يعلم أنّ المقصود للأمر أو المأمور التوصل به إلى هذا الغرض.

- و في قباليه ما لا يعلم الغرض المزبور فيسمى تعبدياً بمحاجة ان الإقدام به ليس إلا من جهة التعبّد [لمولاه] بلا قصده التوصل به إلى شيء معلوم.»[9]

بينما ننفّض هذا التميّز من قبل المشهور:

- بأنّا قد عرّفنا الغرض من تشرع «الصلة التعبّدية». [10]

- و على صعيد مقابل، قد جهّلنا بعض «أغراض التوصيليات» نظير دم الحيض أو حبة شعرة من القطة فإنّهما تُبطلان الصلاة و تستوجبان الطهارة البدنية، من دون أن نعرف غرض الإيجاب و سرّه نهائياً، فرغم توصّلتهما إلا أنّ الغرض مجهول تماماً.»[11]

[1] آخوند خراساني، محمدكاظم بن حسين، كفاية الأصول (طبع آل البيت)، صفحه: ٧٢، قم - ایران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث

[2] الكفاية: ٧١.

[3] و لكنه محتمل متزّنّع تماماً إذ قد صرّح مشهور الأعاظم - وفقاً للشيخ الأعظم أيضاً - قائلاً:

- صاحب العناوين: «أن أقرب المعاني إلى الجملة الخبرية المنصرفة إلى إنشاء إفادة الوجوب» (مراغي، سيد مير عبد الفتاح العناوين الفقهية، ج ٢، ص ٢٧٧).

- صاحب الكفاية: «الجمل الخبرية التي تستعمل في مقام الطلب و البعث... ظاهرة في الوجوب.... بل تكون أظاهر من الصيغة»

(خراساني، محمد كاظم، «كفاية الأصول» . صص ٧٠-٧١).

- المحقق الجنوردي: «أن الجملة الخبرية التي استعملت في مقام الإنشاء إن كانت موجبة تكون أكدة في الوجوب من الجملة الطلبية الإنشائية، وإن كانت نافية تكون أكدة في التحرير.» (جنوردي سيد حسن القواعد الفقهية، ج ٦، ص ١٠٠).

- والد الأستاذ المحقق: «أصل ظهور الجمل الخبرية في الوجوب فليس قابلاً للإنكار» (لنكراني، محمد فاضل، دراسات في الأصول، ج ١. ص ٥٢٣).

- بل قد أكده الشيخ الأعظم في موطن آخر أيضاً قائلاً: «أن المتبادر من الجملة الخبرية -سيما في مقام بيان تفصيل الشيء الواجب - هو الوجوب» (انصاري، مرتضى أحكام الخلل في الصلاة»، ص ٢٢٢).

[4] اصفهانی محمد حسین. نهایة الدراسة في شرح الكفاية. ١. Vol. ص314 بیروت - لبنان: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[5] آخوند خراسانی محمدکاظم بن حسین. کفاية الأصول (طبع آل البيت). قم ص73 مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[6] بروجردی حسین. نهایة الأصول. ١. Vol. ص110 تهران - ایران: نشر تفکر.

[7] فوائد الأصول (تقريرات المحقق النائيني) الكاظمي ١٣٧:١-١٣٨.

[8] تهذیب الأصول. ١. Vol. تهران ص206 و207 مؤسسة تنظیم و نشر آثار الإمام الخمینی (قدس سره).

[9] عراقي ضياء الدين. مقالات الأصول. ١. Vol. قم ص229 مجمع الفكر الإسلامي.

[10] نظير ما ورد ضمن المؤثر: إن الصلاة تنهى عن الفحشاء و المنكر. وأن الصلاة عمود الدين. وأن لها خمس عشر فوائد دنيوية و أخرىة وفقاً للروايات.

[11] ولهذا قد علق عليه المحقق العراقي أيضاً قائلاً: « و عند أهل العصر من أمثال زماننا كون المدار في التوصيلية على عدم احتياج حصول الغرض و المصلحة القائمة بالمؤمر به إلى كون الفعل قريباً، قبال ما إذا احتاج إلى ذلك فيسمى تعبيداً.» (نفس المصدر)